انطلاق ورشة عمل خليجية لبحث خيارات الربط المائي بين دول مجلس التعاون بجامعة الخليج العربي

انطلقت في جامعة الخليج العربي أعمال ورشة العمل الخاصة بدراسة خيارات ومشاريع الربط المائي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في إطار تنفيذ توجيهات قادة دول المجلس الصادرة عن اللقاء التشاوري التاسع عشر للمجلس الأعلى، الذي عُقد في مدينة جدة في أبريل الماضي، والهادفة إلى تعزيز الأمن المائي الخليجي وترسيخ منظومة متكاملة ومستدامة لإدارة الموارد المائية.

وشارك في الورشة، التي حملت عنوان «دراسة إمكانية بناء مشاريع للربط المائي بين دول المجلس»، ممثلون عن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وخبراء ومتخصصون في قطاع المياه؛ لمناقشة آفاق تطوير مشاريع الربط المائي ودورها في تعزيز الأمن المائي الخليجي.

وافتتح رئيس جامعة الخليج العربي الدكتور سعد بن سعود آل فهيد أعمال الورشة، مرحبًا بالمشاركين، ومهنئًا بانعقاد الورشة التي تجمع نخبة من الخبراء والمتخصصين العاملين في قطاع المياه بدول المجلس لمناقشة أحد الموضوعات الاستراتيجية المرتبطة بالأمن المائي في المنطقة، مؤكدًا أن مشاريع الربط المائي تمثل محورًا مهمًا في مسيرة العمل الخليجي المشترك.

وأشار آل فهيد إلى أن دول مجلس التعاون أولت، على مدى العقود الماضية، اهتمامًا كبيرًا بتطوير بنيتها التحتية المائية وتعزيز موثوقية إمدادات المياه، وهو ما أسفر عن تحقيق إنجازات نوعية جعلت دول المجلس في مصاف الدول الأكثر تقدمًا عالميًا في توفير خدمات مياه الشرب من حيث الكمية والجودة والموثوقية، موضحًا أن التحديات المتسارعة التي تشهدها المنطقة، وما يرافقها من مخاطر محتملة قد تؤثر في مصادر المياه ومنشآتها الحيوية، تفرض مواصلة العمل الخليجي المشترك وتعزيز التعاون الإقليمي في مجال الأمن المائي، انسجامًا مع توجيهات أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون.

وأكد في الوقت ذاته، أن مناقشة مشاريع الربط المائي تأتي باعتبارها أحد الخيارات الاستراتيجية التي يمكن أن تسهم في رفع مستوى المرونة والجاهزية لمواجهة الظروف الطارئة، فضلًا عن دورها في تبادل الخبرات وبناء رؤية خليجية مشتركة للتعاون المستقبلي في هذا المجال الحيوي.

وأضاف قائلًا: «إن جامعة الخليج العربي، باعتبارها مؤسسة أكاديمية أنشأتها دول مجلس التعاون لخدمة قضايا التنمية المشتركة، تفخر بأن تكون منصة للحوار العلمي والفني حول القضايا الاستراتيجية التي تهم المنطقة، وأن تسهم بما تمتلكه من خبرات أكاديمية وبحثية في دعم جهود التكامل والتعاون بين دول المجلس»، معربًا عن تطلعه إلى أن تسهم المناقشات والخبرات العملية للمشاركين في تعميق فهم موضوع الربط المائي، وبلورة إطار واضح للدراسات المستقبلية والخيارات الممكنة لتعزيز منظومة الأمن المائي الخليجي، متمنيًا أن تخرج الورشة بنتائج وتوصيات تدعم مسيرة التعاون الخليجي في هذا القطاع الحيوي.

من جانبه، استهل مدير عام مكتب هيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية، نائب رئيس اللجنة العليا لمتابعة تنفيذ قرارات اللقاء التشاوري التاسع عشر للمجلس الأعلى، خالد آل الشيخ، كلمته بتقديم خالص التعازي والمواساة إلى صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، في وفاة المغفور له بإذن الله صاحب السمو الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، كما نقل تحيات الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وتمنياته نجاح أعمال الورشة والخروج برؤية عملية تسهم في تعزيز أمن المياه واستدامتها في دول المجلس.

وأكد في كلمته الافتتاحية أن الورشة تمثل محطة مفصلية في مسار تعزيز الأمن المائي الخليجي، إذ تستهدف الانتقال من مرحلة الدراسات النظرية والتصورات العامة إلى مرحلة إعداد خيارات عملية ومسارات تنفيذية واضحة لمشاريع الربط المائي، بما يراعي الإمكانات والبنية التحتية المتوافرة في الدول الأعضاء، ويستفيد من الخبرات الفنية والتشغيلية المتراكمة لديها.

وأوضح أن الدراسة ترتكز على عدد من المحاور الرئيسة، تشمل تقييم قدرات الإنتاج والنقل والتخزين والبنية التحتية الحالية في دول المجلس، وطرح سيناريوهات تنفيذية مرنة تبدأ بالمشروعات الثنائية القابلة للتنفيذ، ثم التوسع تدريجيًا نحو منظومة ربط مائي خليجية شاملة، إلى جانب تحديد أفضل مسارات شبكات نقل المياه ومواقع محطات الضخ والتخزين بما يواكب الاحتياجات المستقبلية ويضمن استدامة الإمدادات، مؤكدًا أن مشروع الربط المائي الخليجي يمثل منظومة استراتيجية متكاملة للتعاون والتضامن بين دول المجلس، وليس مجرد شبكة لنقل المياه، لما يوفره من قدرة على تعزيز الجاهزية والاستجابة المشتركة في مواجهة حالات الطوارئ والأزمات، بما في ذلك تعطل محطات التحلية، أو تلوث البيئة البحرية، أو انقطاع مصادر الطاقة، أو الكوارث الطبيعية، أو الهجمات السيبرانية، فضلًا عن التعامل مع الزيادة المتوقعة في الطلب على المياه نتيجة النمو السكاني والتنموي.

هذا، وتضمنت الورشة جلسة نقاشية أولى مع ممثلي الدول الأعضاء لمناقشة تقييم الوضع الراهن لمشاريع الربط المائي، واستعراض السيناريوهات والخيارات الممكنة، والحوكمة والإطار المؤسسي، ووضع خارطة طريق تنفيذية، فيما تتناول الجلسة الثانية عرضًا فنيًا من الشركة الاستشارية، يعقبه نقاش تفاعلي حول البيانات المطلوبة من الدول الأعضاء، تمهيدًا لإعداد الدراسة الخاصة بالمشروع.

وأكد المشاركون من دول مجلس التعاون أهمية الاستفادة من الخبرات الخليجية المتخصصة، وتبادل التجارب الفنية والتشغيلية، ومناقشة نطاق الدراسة ومنهجيتها بصورة شاملة، بما يسهم في إعداد دراسة متكاملة تتضمن توصيات عملية وخيارات تنفيذية تدعم اتخاذ القرار، وتمهد لإنشاء منظومة ربط مائي خليجية أكثر مرونة واستدامة، بما يعزز أمن المياه ويحافظ على استقرار وازدهار دول مجلس التعاون، معربين في الوقت ذاته عن تقديرهم لجهود جامعة الخليج العربي في استضافة هذا الاجتماع وتنظيمه، بما يعكس الدور الريادي الذي تضطلع به الجامعة باعتبارها مؤسسة أكاديمية وبحثية خليجية تسهم في دعم مسيرة العمل الخليجي المشترك، وتقديم الحلول العلمية للقضايا التنموية والاستراتيجية.

الرأي الثالث

تذكير بالوعي المجتمعي مع «صفارة الإنذار»

محميد المحميد

malmahmeed7@gmail.com

في ظل عودة الاعتداءات الإيرانية الغاشمة الممنهجة على أمن المنطقة واستقرارها، يصبح وعي المواطن والتزامه بالتعليمات الرسمية هو خط الدفاع الأول إلى جانب رجال القوات المسلحة الباسلة والدفاع المدني.

واليوم نعود للتذكير بإجراءات السلامة عند سماع صفارة الإنذار، فالأمن مسؤولية جماعية تبدأ بالبيت ولا تنتهي في الميدان.. فماذا تفعل عند سماع صفارة الإنذار؟ حافظ على هدوئك: الخوف والهلع عدوان لا يقلان خطراً عن الاعتداء نفسه.. تصرف بعقلانية، وتوقف فوراً عن أي عمل، وتوجه مباشرة إلى المكان الآمن المحدد في منزلك أو مكان عملك أو أقرب ملجأ.

الابتعاد عن النوافذ والواجهات الزجاجية والأماكن المفتوحة، والالتزام بتعليمات الجهات الرسمية فقط: وزارة الداخلية، الدفاع المدني، والإعلام الوطني هم مصدر المعلومة الموثوقة.. وتجنب تماماً متابعة الشائعات أو إعادة نشر مقاطع غير موثقة.

لا تصور ولا تبث الصور، ذلك أن تصوير مواقع الاستهداف أو آثارها وبثها على مواقع التواصل يخدم العدو، ويسبب حالة هلع مجتمعي، ويعيق عمل فرق الإنقاذ، ومخالفة قانونية صريحة لا تهاون فيها، والأمثلة كثيرة ومعروفة.

أمن الوطن أمانة، وصمتك الواعي جزء من المواجهة.. قم بالاطمئنان على أسرتك بهاتف واحد مختصر ثم أغلق هاتفك لتفادي الضغط على الشبكات.. الأولوية الآن هي سلامتك والوصول الى المكان الآمن.

للمسجد دور عظيم في تثبيت السكينة.. لذلك لا بد من توجيه أئمة المساجد إلى أمرين مهمين عند إطلاق صفارة الإنذار: أولاً: أداء دعاء القنوت في الصلوات، سائلين الله أن يحفظ مملكة البحرين ومن فيها، وأن يرد كيد المعتدين ويحفظ جنودنا البواسل والوطن والمواطنين.. ثانياً: عدم الإطالة في الصلاة لحظة إطلاق الصافرة أو وصول تنبيهات الهاتف الرسمية. فعلى الإمام أن يخفف ويختم الصلاة سريعاً، ليتمكن المصلون من الاطمئنان على أسرهم والانتقال إلى المنازل والأماكن الآمنة وفق التوجيهات الصادرة. فحفظ النفس مقدم، والاستجابة للتعليمات عبادة وطاعة.

وفي هذه اللحظات تبرز معادن الرجال.. تحية إجلال إلى القوات المسلحة الباسلة المرابطة على الثغور، وأبطال الدفاع الجوي ورجال وزارة الداخلية والحرس الوطني، وإلى رجال الدفاع المدني الذين يتعاملون مع البلاغات باحترافية وشجاعة، وإلى الإعلام الوطني الذي يواجه الشائعة بالحقيقة، وينقل التعليمات الرسمية بكل مهنية ومسؤولية. هذه المنظومة المتكاملة هي التي تحفظ للبحرين أمنها واستقرارها.

إن عزتنا اليوم في وحدتنا والتزامنا.. والاعتداءات الغاشمة لن تزيدنا إلا صلابة، والمواطن الواعي هو جندي في موقعه.. التزم بالتعليمات، لا تنشر الهلع، لا تكن أداة بيد من يريد إخافتنا.

حفظ الله مملكة البحرين، وحفظ شعبها، وأدام عليها نعمة الأمن والأمان في ظل القيادة الحكيمة.

بلدية المنطقة الشمالية تستكمل إزالة 47 منشأة غير مرخصة في ضاحية الرملي

كتب: محمد القصاص

○ المهندس محمد السهلي.

أكد مدير عام بلدية المنطقة الشمالية المهندس محمد سعد السهلي، أن البلدية تواصل تنفيذ خطتها لإخلاء وإزالة المنشآت الخاصة غير المرخصة في ضاحية الرملي بمجمع (716)، وذلك في إطار تنفيذ المخطط التفصيلي المعتمد للمنطقة، بما يسهم في تعزيز التنظيم العمراني، والارتقاء بالمشهد الحضري، وتحقيق الاستخدام الأمثل للأراضي.

وأوضح السهلي أن البلدية استكملت المرحلة الأولى من الحملة بإزالة وإخلاء 47 منشأة غير مرخصة من أصل 61 منشأة، تقع بمحاذاة شارعي الشيخ خليفة بن سلمان والشيخ زايد، وذلك بعد الانتهاء من أعمال الحصر والرصد الميداني للمواقع المستهدفة، تمهيدًا لاستكمال إزالة جميع المنشآت المخالفة وفق الإجراءات القانونية المعتمدة.

وأضاف أن أعمال الرصد كشفت عن عدد من الاستخدامات غير المرخصة، شملت سكرابات للسيارات، ومستودعات، وحظائر لتربية المواشي، وورشًا، ومقار شركات، ومساكن عمالية عشوائية، ومواقع لتخزين مواد البناء والأحجار والرمال، إلى جانب مكبات للنفايات ومخلفات البناء، وهي استخدامات تتعارض مع المخطط العمراني المعتمد للمنطقة.

وأشار إلى أن البلدية شرعت في تنفيذ المرحلة الثانية من أعمال الإخلاء والإزالة، والتي تستهدف 12 منشأة غير مرخصة بمحاذاة شارع الشيخ زايد، مؤكدًا استمرار تنفيذ الخطة وفق الجدول الزمني المعتمد حتى استكمال إزالة جميع المخالفات، وتهيئة المنطقة لاستكمال مشاريعها العمرانية والتنموية.

وبيّن السهلي أن الحملة تأتي تنفيذًا لقرار وزارة الإسكان والتخطيط العمراني رقم (1054) لسنة 2024 بشأن اعتماد المخطط التفصيلي لضاحية الرملي، وذلك بعد استكمال جميع الإجراءات النظامية، التي تضمنت حصر المنشآت، وإخطار القائمين عليها، ومنحهم المدد القانونية اللازمة لتصحيح أوضاعهم وإخلاء المواقع قبل مباشرة أعمال الإزالة.

وأكد أن البلدية تنفذ أعمالها بالتنسيق مع الجهات المختصة، واستنادًا إلى أحكام المرسوم بقانون رقم (13) لسنة 1977 بشأن تنظيم المباني وتعديلاته، والمرسوم بقانون رقم (2) لسنة 1996 بشأن إشغال الطرق العامة، والقانون رقم (10) لسنة 2019 بشأن النظافة العامة، بما يضمن تطبيق الأنظمة وحماية المصلحة العامة.

السفارة الأمريكية تعلن فتح باب التقديم لبرنامجي فولبرايت وهوبرت همفري حتى 1 أغسطس

كتبت: ياسمين العقيدات

أعلنت سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في المنامة فتح باب التقديم لبرنامجين تنافسيين للدراسة في مرحلة الدراسات العليا والتطوير المهني في الولايات المتحدة الأمريكية للعام الأكاديمي 2026–2027، داعية الراغبين إلى استكمال وتقديم طلبات الترشح في موعد أقصاه 1 أغسطس 2026 لضمان النظر في الطلبات.

وأوضحت السفارة أن منحة فولبرايت للدراسات العليا تتيح تمويلا كاملا مدة عامين للدراسة في مرحلة الدراسات العليا في مختلف التخصصات، باستثناء الطب، ويقتصر البرنامج على دراسة الماجستير فقط. وأضافت أن زمالة هوبرت همفري هي برنامج يمتد تسعة أشهر، يتيح للمهنيين في منتصف مسيرتهم المهنية فرصة تطوير مهاراتهم من خلال الدراسة على مستوى الدراسات العليا والانخراط في برامج مهنية لدى مؤسسات في مختلف أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية، ولا يمنح هذا البرنامج درجة علمية، فيما تتوافر الزمالات في عدد من التخصصات.

بدء محاكمة 17 متهما بالانضمام إلى تنظيم إرهابي مرتبط بفكر ولاية الفقيه

صرّح المحامي العام رئيس نيابة الجرائم الإرهابية بأن المحكمة الكبرى الجنائية نظرت أمس القضية المقيدة ضد عدد من المتهمين المسند إليهم الانضمام إلى جماعة إرهابية الغرض منها الدعوة إلى تعطيل أحكام الدستور والقوانين ومنع مؤسسات وسلطات الدولة من ممارسة أعمالها، والإضرار بالوحدة الوطنية، التي تهدف إلى تغيير النظام الدستوري القائم بالبلاد، من خلال نشر وترسيخ فكر ولاية الفقيه الرامي إلى التبعية التامة للمرشد الأعلى في إيران والخضوع لسيطرتها السياسية، وذلك عبر الهيمنة على دور العبادة والمآتم والحسينيات واستغلالها في نشر ذلك الفكر، والتحريض ضد نظام الحكم القائم والدعوة إلى الخروج عليه وتكريس الأفكار المناوئة له، وكذلك الترويج والتشجيع للأعمال الإرهابية وأعمال الشغب والتخريب، ودعم الممارسات الرامية إلى زعزعة الاستقرار في البلاد، فضلاً عن جمع الأموال وتخصيصها لدعم نشاط تلك الجماعة.

وأشار المحامي العام إلى أن النيابة العامة قد أسندت الاتهام في تلك القضية إلى 17 متهماً، منهم 15 متهمًا محبوسًا و2 هاربان، وقد نظرت المحكمة القضية اليوم في حضور محاميي المتهمين الماثلين، وقررت التأجيل إلى جلسة 22 يوليو الجاري للاطلاع على الأوراق، والتصريح لدفاع المتهمين بزيارتهم.

الحبس شهرا ومصادرة الهاتف النقال لمتهمة بالتعدي علنا على إحدى الملل

صرحت رئيسة نيابة الجرائم الالكترونية بأن المحكمة الصغرى الجنائية قضت بحبس متهمة مدة شهر ومُصادرة هاتفها النقال وذلك بعد إدانتها بتهمة التعدي علنا على إحدى الملل المعترف بها وازدراء شعائرها.

وتعود تفاصيل الواقعة إلى تلقي النيابة العامة بلاغاً من إدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية مفاده أنه من خلال عمليات المتابعة التي تقوم بها الإدارة لمنصات وسائل التواصل الاجتماعي تم رصد تعليق منشور عبر منصة (الانستغرام) يتضمن عبارات طائفية من شأنها أن تثير الفتن، وقد توصلت التحريات إلى هوية مستخدمة الحساب، وقد باشرت النيابة العامة إجراءات التحقيق في الواقعة، فور ورود البلاغ إذ تم استجواب المتهمة التي أقرت بملكيتها للحساب وكتابتها التعليق موضوع البلاغ، وبناء على ذلك أمرت النيابة العامة بإحالتها محبوسة إلى المحكمة المختصة التي أصدرت حكمها المتقدم بإدانتها ومعاقبتها.

وتشدد النيابة العامة على أن حرية الرأي والتعبير مكفولة وفقًا لأحكام القانون وفي الحدود التي لا تمس حقوق الغير أو تنال من أي طائفة أو مكوّن من مكوّنات المجتمع أو تخل بالنظام العام، وأن كل تجاوز لتلك الحدود يشكل فعلًا مؤثمًا يرتب المسؤولية الجنائية، وتصل العقوبات المقررة قانونًا بشأنه إلى الحبس.